النزاهة تعلن استقدام و توقيف مسؤولين في بلدية تكريت

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية ،اليوم الأربعاء، صدور أمر استقدام بحق مسؤولين في بلدية تكريت؛ على خلفية ارتكابهما ما يخالف الواجبات الوظيفية.

وأفادت دائرة التحقيقات في الهيئة، بحسب بيان، بـ"إصدار محكمة تحقيق صلاح الدين المختصة بالنظر في قضايا النزاهة أمر استقدام بحق المعاون الإداري لمديرية بلدية تكريت ومدير قسم الأملاك فيها؛ بتهمة تزويد هيئة النزاهة الاتحادية بمعلومات غير دقيقة بموجب مخاطبة رسمية صادرة عن المديرية معنونة إلى الهيئة".

و أوضحت الدائرة، أن:"تفاصيل القضية تتمثل بقيام مديرية بلدية تكريت بإعداد كتاب وإرساله إلى مكتب تحقيق الهيئة في محافظة صلاح الدين يتضمن فقدان الإضبارة الخاصة بأحد العقارات التي أشير في الحاسبة إلى أنها مسجلة باسم أحد الجرحى دون ورود اسمه ضمن محضر التخصيص"، لافتة إلى أن "المعلومات الواردة في الكتاب غير دقيقة، إذ تبين أن الإضبارة غير مفقودة واسم الجريح مدرج ضمن ملحق محضر التخصيص".

و تابعت، أن:"محكمة تحقيق صلاح الدين المختصة بالنظر في قضايا النزاهة، أصدرت أمر استقدام بحق المعاون الإداري لمديرية بلدية تكريت ومدير قسم الأملاك فيها الحاليين؛ استنادا إلى أحكام المادة (331) من قانون العقوبات، فيما قررت المحكمة أيضاً اتخاذ إجراءات قانونية لاحقة بحق مدير قسم الأملاك السابق، وتوقيفه على ذمة التحقيق".